أثر الفساد على التصنيف الائتمانى بالتطبيق على الحالة المصرية

محمد محمد محمود محمد مصطفى

مدرس مساعد- بقسم الاقتصاد- كلية السياسة والاقتصاد-جامعة السويس

تحت إشراف

الاستاذ الدكتور	**الاستاذ الدكتور**
أحمد حمدالله السمان	**أحمد صبرى أبو زيد**
أستاذ الاقتصاد المتفرغ- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	**أستاذ الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد**
جامعة القاهرة	**جامعة السويس**

الملخص:

حاول الباحث تحديد أثر الفساد على التصنيف الائتمانى بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، ولتوضيح ذلك قام بتحديد مفهوم الفساد وكذلك أهم أنواعه ومؤشراته، وتعريف التصنيف الائتمانى وأهم المؤسسات التى تقوم بإصدار التصنيف الائتمانى للدول، وكذلك أهم درجات التصنيف الائتمانى، ثم بعد ذلك حاول الباحث تحليل حالة الاقتصاد المصرى لمعرفة أهم درجات الفساد فى من خلال مؤشر التحكم فى الفساد الذى يصدره البنك الدولى وأثر ذلك على درجة التصنيف الائتمانى لمصر، وتوصل الباحث من خلال إستخدام المنهج الاستقرائى أنه يوجد علاقة عكسية بين الفساد ودرجة التصنيف الائتمانى لما يلعبة الفساد من إنعدام الشفافية وغياب جودة المعلومات، وغياب مستوى المشاركة الشعبية فى العملية السياسية وهى من أهم المؤشرات التى تعتمد عليها مؤسسات التصنيف الائتمانى عند إصدار درجة التصنيف الائتمانى.

The researcher tried to determine the impact of corruption on the credit rating by applying it to the Egyptian economy, and to clarify that he identified the concept of corruption as well as its most important types and indicators, and the definition of the credit rating and the most important institutions that issue the credit rating of countries, as well as the most important credit rating scores, then after that the researcher tried to analyze the state of the economy Egyptian to know the most important degrees of corruption in the corruption control index issued by the World Bank and the impact of that on the credit rating degree for Egypt, and the researcher reached through the use of the inductive approach that there is an inverse relationship between corruption and the degree of credit classification of what is causing Corruption due to lack of transparency and lack of quality information, and the absence of the level of popular participation in the political process, is one of the most important indicators that credit rating institutions rely on when issuing a credit rating score.

الكلمات الافتتاحية: الفساد – التصنيف الئتمانى – وكالات التصنيف الائتمانى.

١- المقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة وليست ظاهرة حديثة على هذا العصر، وأصبح الفساد من أهم القضايا التى تشغل دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، لأنه يعيق برامج التنمية ويضر بشكل خاص بالفقراء، وكذلك يؤدى الى إهدار الكثير من موارد الدولة، وشهدت السنوات الأخيره إهتماماً ملحوظاً بظاهرة الفساد على المستوى الدولى كنتيجة

لإرتفاع معدلات الفساد فى العديد من الدول الغنية والنامية على حدٍ سواء، ويعود تزايد الإهتمام بقضايا الفساد فى السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها إنفتاح الدول على بعضها البعض، وتزايد حجم المعلومات وتعدد وسائل نقلها، وبالرغم من وجود الفساد فى معظم المجتمعات إلا أنه يرتبط بنوع النظام الموجود فى المجتع، فمثلاً النظام الديكتاتورى المستبد يشجع على إنتشار ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أى نظام أخر، بينما يقل حجم الفساد فى الأنظمة الديمقراطية التى تقوم على إحترام حقوق الإنسان وحرياتة العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

ومع إنتقال رؤوس الأموال وإنفتاح الأسواق المالية وظهور ما يسمى بالعولمة المالية، كل هذا أدى إلى حدوث أزمات مالية عالمية كان أخرها الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨ ، الأمر الذى أدى الى وضع معايير وضوابط يتم من خلالها معرفة الجدارة الائتمانية لكل دولة وتوفير معلومات واضحة ودقيقة وسريعة عن قوة مركزها المالي ودرجة المخاطر التى تتعرض لها وتحديد قدرة المقترضين على السداد، كل هذا أدى إلى الإهتمام بمؤسسات التصنيف الائتمانى والتى من أهمها مؤسسة موديز لخدمة المستثمرينMoody's Investors Service ، مؤسسة ستاندرد آند بورز Standard & Poor’s، ومؤسسة فيتش للتصنيفFitch Ratings وتقوم هذه المؤسسات بشكل عام بقياس درجة المخاطر المختلفة سواء كانت سيادية أو غير سيادية التى يتعرض لها النشاط الاقتصادى فى دولة ما، وتقاس بعدة مؤشرات ودرجات تختلف من وكالة تصنيف ائتمانى إلى أخرى، بحيث تمثل لغة بين المتعاملين والمختصين فى هذا الحقل، ومن ثم فإن مجتمع الأعمال والإستثمار الدولى ينظر الى تلك التقييمات بشكل يمكنهم من اقتناص فرص واتخاذ قرارات بالاستثمار من عدمه فى تلك الدول.

ومما لا شك فيه فإن الاقتصاد المصري يعتبر واحداً من أهم اقتصاديات منطقة الوطن العربى، والتى شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية بعض الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية التى أصبحت تمثل تحدياً له وأثرت على كافة

المجالات والقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى بعض التحديات الخطيرة التى تتمثل فى وجود خلل في مؤشرات الاقتصاد الكلى وفى مقدمتها عجز الموازنة العامة للدولة، والتباطؤ في معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر، ووجود اضطرابات سياسية كل هذا أدى إلى قيام مؤسسات التصنيف العالمية بتخفيض التصنيف الائتماني لمصر، ومع زيادة الإهتمام بقضية الفساد من قبل جميع الدول ومحاولة القضاء عليها ، وقيام كلاً من البنك الدولى بإصدار مؤشر السيطرة على الفساد ومؤسسة الشفافية الدولية[1] بإصدار مؤشر مدركات الفساد[2] ، إلا إنهم قاموا ايضاً بوضع الكثير من برامج الاصلاح الإقتصادى فى البلدان النامية والمتقدمة محاولة منهم لمعالجة مشاكلها الإقتصادية والتغلب على أهم المعوقات التى تحد من زيادة معدلات النمو الإقتصادى بها.

لذلك سوف تحاول الدراسة الإهتمام بموضوع الفساد والتصنيف الائتمانى فى مصرلأن التهاون مع الفساد يؤدى الى غياب الشفافية وضعف المعلومات وعدم سيادة القانون كل هذا يؤدى الى ضعف المؤسسات التى تعتبر شرطاً أساسياً لزيادة التصنيف الائتمانى.

٢- مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث فى زيادة مستويات الفساد على المستوى الدولى والمحلى معاً، ومن ثم أثره على التصنيف الائتمانى، وليس فقط أثر الفساد على التصنيف الائتمانى ولكن امتد أثره خارج نطاق العمليات الاقتصادية كأثره على النظام السياسى، وأخلاقيات وقيم المجتمع، كل ذلك يؤدى فى النهاية الى تدنى معدلات النمو وحرمان المواطنين من تحسين مستوى المعيشة، بالاضافة الى انتشار الفقر والتمادى فى سوء توزيع الدخل والثروة، ومن خلال ذلك يحاول الباحث التطرق الى الأساليب التى أدت الى ظهور الفساد فى مصر للوقوف عليها والحد منها الأمر الذى ينعكس بدوره على زيادة معدل التصنيف الائتمانى فى مصر، والإرتقاء بمستوى معيشة المواطن.

وعلى هذا فإن البحث يطرح عدة تساؤلات يحاول أن يجيب عليها وهى :-

- ما هو مفهوم الفساد وماهي أهم أثاره ومؤشراتة؟
- ما هو المقصود بالتصنيف الائتمانى؟
- ما هي أهم مؤسسات التصنيف الائتمانى وأهم درجاته؟
- هل هناك علاقة بين الفساد والتصنيف الائتمانى لمصر؟

٣- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فى أن هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي والدراسة العلمية اللازمة في الدول النامية التي يجب أن تهتم بمثل هذه الأبحاث حتى يتبين لها ما هى العوامل التي تساعد في النهوض بالمستوى التصنيف الائتمانى لها، وبدراسة الحالة المصرية لابد من معرفة تأثير الفساد على التصنيف الائتمانى المصري في ظل غياب الدراسات الخاصة بهذا الموضوع في مصر.

٤-هدف البحث:

يسعى الباحث إلى دراسة العلاقة بين الفساد والتصنيف الائتمانى مع التطبيق على الحالة المصرية، لمعرفة هل للفساد أثر على إرتفاع أو إنخفاض التصنيف الائتمانى المصرى.

٥-منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث سوف يتبع الباحث المنهج الاستقرائي لتوضح مفهوم الفساد، كذلك مفهوم التصنيف الائتمانى والجهات المستفيدة منه، وعلاقة الفساد بالتصنيف الائتمانى ، بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١١ أى قبل حدوث الأزمة المالية العالمية حتى حدوث ثورة يناير ٢٠١١.

٦-الدراسات السابقة:

١/٦ الدراسات التى إهتمت بظاهرة الفساد وأثره على الأداء الاقتصادى.

- **دراسة عثمان (٢٠١٤)**[٣]

تناولت هذه الدراسة تحليل الفساد الإقتصادى وأثره على الاداء الإقتصادى فى السودان ، وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع الفساد الاقتصادى من حيث المفهوم والأنواع والأشكال والأثر على الأداء الإقتصادى، وأظهرت الدراسة أن الفساد الإقتصادى لدية أثار سيئة ويحقق أضرار إقتصادية وإجتماعية خطيرة على المجتمعات النامية ، وكما أظهرت منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ الى أن السودان تحتل المركز الثانى بعد الصومال فى الفساد مما ادى الى انتشار ظاهرة الفساد وإهدار حوالى ١٣.٧ مليار دولار من المال العام السودانى .

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتى من أهمها :

- الفساد الاقتصادى فى السودان أدى الى زيادة معدلات الفقر والبطالة.
- ضعف آليات المراقبة والمساءلة فى السودان كان حافز للكثيرمن النهب وسرقة وإختلاس أموال الشعب والدولة.
- ساهمت التغيرات الكثيرة فى السلطة والثروة بين أفراد النظام الحاكم الى إحداث إضطرابات إجتماعية وسياسية عميقة وحادة مما أدى الى إنتشار الفساد والفوارق الإجتماعية .
- ***دراسة kamal (٢٠١٧)***[٤]

تهدف هذه الدراسة الى إستخدام تحليلاً ثابتاً وديناميكياً لبحث ما إذا كان الاصلاح الاقتصادى الذى تم تنفيذه وفقاً لبرامج إصلاح البنك الدولى من توفير الخدمات العامة الجيدة، وتحسين الحقوق العامة والمدنية يمكن أن يكون من أكثر السياسات التى يكون لها تأثيرا سلبياً على الفساد.

وتوصلت الدراسة الى:

- الاصلاح الاقتصادى فى أى دولة يمكن أن يكون له دلالة كبيره على الحد من الفساد.
- يمكن أن يؤدى تحسين نصيب الفرد من الدخل فى مكافحة الفساد.
- لابد من جودة الخدمات الحكومية الجيدة وفعالية الحكومة وصياغة سياسات جديدة وتنفيذها تساعد فى الحد من انتشار ظاهرة الفساد.

- ***دراسة ozsahin (٢٠١٧)*** [٥]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الفساد على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى وعرفته على أنه إساءة إستخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة مما أدى ذلك الى ضعف النمو ومعدلات الاستثمار، كما أشارت الى تأثير الفساد على التضخم وقامت بدراسة العلاقة بين الفساد والتضخم فى ٢٠ دولة.

وتوصلت الدراسة الى

- إرتفاع الفساد أدى الى زيادة معدلات التضخم.
- يعتبر الفساد من أحد الأسباب وراء ضعف الاقتصاد.
- الفساد يؤدى الى تقليل الاستثمارات وتبديد موارد الدولة.
- حاول بعض الباحثين تقديم الفساد على انه يساهم بشكل إيجابى فى النمو الاقتصادى فى البلدان ذات البنية الأساسية الضعيفة وبرر ذلك على أنه فى البلدان ذات البنية البيروقراطية المعقدة والركود فإن الفساد فى شكل رشوة يسرع من الإستثمارات ويزيد من النمو الاقتصادى.

٢/٦ الدراسات التى إهتمت بعملية التصنيف الائتمانى وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلى.

- بدأت دراسة (kaur, 2011)[٦] بتعريف التصنيف الائتماني واعتبرته مؤشراً رمزياً يعبر عن رأى وكالات التصنيف الائتماني فيما يتعلق بالقدرة النسبية لجهة إصدار صك الديون ، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم منهجية وكالة التصنيف الفردي . وقد قامت هذه الدراسة بأخذ عينة من الدول التي تحمل نفس فئة التصنيف BBB،AAA، AA،A وذلك كعينة وقد تم التقييم على أساس أن جميع وكالات التصنيف الائتماني تستخدم منهجية متسقة ، بينما يتم تقييم درجة التصنيف على أساس أنه لا يوجد اختلاف كبير في قيم جميع النسب والتي تنتمى إلى مجموعات مختلفة من الشركات، وقد تم التقييم من خلال البيانات التي تم جمعها من تقارير وكالات التصنيف، وقد توصلت الدراسة فى النهاية أنه يوجد شركات تحمل أنواعاً مختلفة من المؤشرات الخاصة بعملية التصنيف والذى يدل كل مؤشر على درجة ائتمانية مختلفة.
- وذكرت دراسة (Arefievs & Braslins, 2013)[٧] أنه يمكن للبلدان الاقتراض من الدائنين سواء كان هؤلاء الدائنون محليين أو أجانب ، وذلك عن طريق إصدار سندات ونادراً ما يكون للبلدين المقترضة وصاحبة الإقراض نفس المصلحة بينهما ، وقامت هذه الدراسة بالتحقق من محددات تصنيفات مخاطر الائتمان السيادى لجمهورية لاتفيا ١٩٩٧-٢٠١٢ وذلك من قبل الوكالات الثلاث للتصنيف الإئتمانى وهم Standard and Poor's & moody's & fitch، وقد استخدمت الدراسة تحليل التصنيف الائتمانى السيادى والذى يعتمد على أسلوبين أولهما:المحاذاه وتحويل معايير التقييم إلى قيم ، وثانيهما:المربعات الصغرى وكذلك استخدمت الدراسة عدداً من المتغيرات وهى نمو الناتج المحلى الإجمالى ، البطالة ، وذلك لشرح التصنيف الائتمانى الفعلى فى لاتفيا خلال فترة الدراسة، وتهدف هذه الدراسة

إلى دراسة العوامل التى تلعب دوراً هاماً فى تحديد تصنيف الديون السيادية ولهذا الغرض تقوم بجمع معلومات تتعلق بعدد من المتغيرات الكمية التى تساعد على فهم هذه المتغيرات ، وقد حددت الدراسة هدفها فى ثلاث النقاط التالية وهى :-

- فهم محددات التصنيف الائتمانى للبلد .
- اختبار محددات التصنيف ضد التصنيفات الفعلية فى لاتفيا .
- تحديد إمكانية تطوير التصنيف الائتمانى فى لاتفيا فى ٢٠١٣-٢٠١٤ .

وقد استخدم الكتاب التحليل المنهجى والمنطقى وتحليل البيانات الإحصائية لتحقيق هذه الأهداف وأظهرت هذه الدراسة أن وكالات التصنيف الائتمانى تعتمد على عدة عوامل ومتغيرات عند إصدار التصنيفات الائتمانية للبلاد وهى : نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، نمو الناتج المحلى الإجمالى، التضخم ، الدين الخارجى ، مستوى التنمية الإقتصادية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتى من أهمها :-

- معرفة محددات التصنيف الائتمانى طويل الأجل فى لاتفيا وذلك بالعملة الأجنبية وتقييمها من قبل وكالات التصنيف الائتمانى الرئيسية.
- هذه المحددات تتمثل فى الناتج المحلى الإجمالى ، الدين الخارجى ، معدل النمو الحقيقى ، معدل البطالة والتضخم.
- التقديرات الأولية توضح مدى التناقض فى بعض النتائج وذلك لأن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ساهم فى وجود تصنيف ائتمانى ضعيف.
- تم اختيار اثنين فقط من المتغيرات الأكثر أهمية وهما البطالة ، ونمو الناتج المحلى الإجمالى.
- أوضحت التحليلات أن نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١% سنوياً يؤدى إلى تحسين التصنيق الائتمانى فى المتوسط بمقدار ٠,٠٨٦ وحدة ، فى حين أن

الزيادة فى معدل البطالة بمقدار ١% يكون له تأثير سلبى على التصنيف الإئتمانى بمقدار ٠,٢٣٦ وحدة .

- وبدأت دراسة أحمد (٢٠١٣)٨ فى توضيح أهميتها والتى تتمثل فى ضرورة الحفاظ على استقرار الأسواق المالية لأداء دورها بشكل فعال ، وتجنب كل ما يمكنه أن يزعزع ذلك الاستقرار، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وكالات التصنيف الائتمانى فى الأسواق المالية وذلك بعد توضيح أنواعها ودورها ، وكان التساؤل الذى حاولت الدراسة الإجابة عليه هو هل ساهمت وكالات التصنيف الائتمانى فى نشوب الأزمات داخل الأسواق المالية،وماهى متطلبات إصلاحها، وهناك أطراف ساهمت في تشكيل البنية التحتية للأسواق المالية ورفع كفاءتها، والفاعلة في نشوب الأزمات المالية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتى من أهمها :-

- تعكس درجات التصنيف الائتمانى رأى وكالات التصنيف فى تقويم الملاءة المالية والرغبة فى الدفع لمصدر الورقة المالية على الوفاء بالديون ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفى الوقت المحدد ، كما يساعد التصنيف الائتماني على الحصول على قروض من المؤسسات الإقليمية والدولية وتحديد تكلفتها.
- ساهمت وكالات التصنيف الائتمانى فى صناعة أزمات فى الأسواق المالية ، سواء أزمات تسعينات القرن الماضى كأزمة جنوب شرق أسيا والأزمة المالية ٢٠٠٨ وذلك من خلال إتفاقها فى إصدار التصنيفات الائتمانية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية وقيامها بأعمال تواطؤية حولت الاوراق المالية من تصنيف فاشل إلى تصنيف ممتاز.
- افتقار وكالات التصنيف الائتمانى إلى الكثير من المصداقية والشفافية والنزاهة وعدم قدرتها على التفريق بين السندات الربوية والصكوك الإسلامية .

التقييم العام للدراسات السابقة :

بعد إستعراض عدداً من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الفساد والتصنيف الائتمانى وأثرة على الأداء الاقتصادى يمكن إستخلاص بعض الملاحظات التالية :-

- تزايد الإهتمام بقضايا الفساد والتصنيف الائتمانى فى الفترة الأخيرة خاصة بعد إندلاع الكثير من الثورات الأمر الذى أدى إلى إنتشار العديد من حالات الإفلاس والخداع لبعض المصالح مما كان لها تأثير واضح على كفاءتها الإقتصادية والإجتماعية.
- ندرة الكتابات التى تبحث فى العلاقة بين الفساد والتصنيف الائتمانى.
- أتفقت كثير من الدراسات السابقة على أهمية دراسة قضايا الفساد عند الوضع الاقتصادى الخاص بالدولة نظراً للدورالذى يمكن أن يقوم به فى تخفيض المخاطر الخاصة بالإقتراض، وهو الدور الذى يلعبة تحسن التصنيف الائتمانى، وكذلك الحد من حالة عدم التأكد المحيطة ببيئة المعلومات، وتخفيض تكلفة التمويل، وتحقيق كفاءة القرارات الإستثمارية فى سوق الأوراق المالية لأنه يؤدى إلى معلومات أكثر موثوقية.
- يؤدى التصنيف الائتمانى إلى الثقة فى الدول التى تسعى إلى الحصول على التمويل المطلوب لأنه يبين مدى جدارة المركز المالى لهذه الدول بناءاً على ما استخدمته مؤسسات التصنيف من مؤشرات.

ومن هنا تبرز أهمية البحث الحالي من خلال الإضافة البحثية له فى مجال العلاقة بين الفساد والتصنيف الائتمانى بالتطبيق على الاقتصاد المصرى.

٧-تعريف الفساد.

وردت مادة فسد فى القرآن الكريم تسع وأربعين مره ست عشر مره فى السور المدنية وثلاث وثلاثون فى السور المكية، فى ست وأربعين أية إثنين وثلاثون أية فى السور المكية وأربع عشرة أية فى السور المدنية، وقد وجدت هذه الأيات فى إثنين وعشرين سورة ست عشره منها مكية، وست سور مدنية[٩]، وفى هذا المجال سوف

نستعين ببعض الأسطر التى كتبها كليتجارد فى كتابه (السيطرة على الفساد)[١٠] لتوضيح مكونات الفساد الأساسية عبر كليتجارد عن الفساد فى الصيغة التالية وهى :

الفساد (ف) = الإحتكار(أ) + حرية التصرف(ح) – المسائلة(م) .

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية هذه الصيغة فوضعت الصيغة التالية :

الفساد(ف) = (الإحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة +نزاهة + شفافية).

ومن أهم التعاريف الخاصة بالفساد تعريف البنك الدولي للفساد بأنه " إساءة استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، إلا أن هذا التعريف تم إنتقاده على أساس أنه يقتصرعلى وجود الفساد فى القطاع الحكومي لأنه يعرف الفساد على إنه إساءة إستغلال السلطة العامة، ولكن الفساد موجود في القطاع الخاص أيضاً و في المشاريع الكبيرة منها، وإن إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ليس بالضرورة أن تكون لمنفعة الموظف الخاصة بل ممكن أن تكون لمنفعة حزبه أو قريبه أو أصدقائه أو عائلته[١١].

ثم جاءت منظمة الشفافية الدولية بتعريف يضيف القطاع الخاص الى تعريف البنك الدولي، وبذلك عرفت الفسادعلى أنه " إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة "، والسلطة المخولة قد تكون في القطاع الحكومي، ومثال ذلك أن موظفاً عاماً يسئ إستخدام سلطاته لتحقيق مكاسب خاصة تعود عليه بالفائدة[١٢].

٨-أسباب الفساد.

- أسباب اقتصادية: إن تدنى الأوضاع الاقتصادية للمواطن من أهم الأسباب التى تؤدى الى ممارسة الرشوة والفساد، ويعانى الكثير من العاملين فى القطاع العام من إنخفاض مستوى الدخل لديهم وعدم تأمين حياة كريمه لهم، ومن هنا تتشكل بيئه ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كان من خلال الرشوة للحصول على مستوى المعيشة

المناسب وبالتالى فإن تدنى الوضع الاقتصادى يدفع الى ظهور الفساد ويشجع على إنتشارة أيضاً ضعف الحكومة و تدنى فعالية مؤسسات الدولة[١٣].

- أسباب سياسية: وهذه الأسباب تتعلق بالنظام السياسى السائد فى المجتمع وقوة أحزاب المعارضة ومدى قدرتها على محاسبة الحكومة ومدى تداول السلطه بين القوى السياسية المختلفة.
- أسباب قانونية: وهى تتعلق بالقوانين السائدة فى المجتمع ومدى فاعليتها فى مكافحة الفساد.
- أسباب إجتماعية: وهى تتعلق بالمنظومة الاجتماعية السائدة فى المجتمع وشكل وطبيعة التقسيم الطبقى فى المجتمع ومدى وجود فجوة بين هذه الطبقات وبعضها البعض[١٤].

٩- أنواع وأثار الفساد.

١/٩ هناك الكثير من أنواع الفساد والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- الفساد التجارى: وهو غالباً ما يعتبر وسيلة لتسريع العمليات التجارية ويشمل غسل الأموال والإختلاس والتهرب الضريبى والرشوة والتربح والمخالفات المحاسبية.
- الفساد المنظم: وتكون عملية الفساد واضحة من حيث المرتشى والراشى وقيمة الرشوة وضمان المنفعة، أما الفساد الفوضى وهو عكس الفساد المنظم[١٥].
- الفساد المحلى: وهو الذى يتم داخل حدود الدولة ويقتصر على أطراف محليين ويتم عادة عندما يجتمع القطاع الخاص بالقطاع الحكومى فى معاملة ما، وقد يكون الطرفان من القطاع الحكومى فالحكومة عادة ما تقوم بشراء

مستلزمات ومواد من السوق المحلية بكميات كبيرة وتطرح عددا من المشروعات للتنفيذ عبر مناقصات يتقدم لها القطاع الخاص المحلى، وقد يتم رشوة بعض المسؤولين الحكوميين للحصول على هذه المناقصات، مما يخل بقواعد المنافسة بين وحدات القطاع الخاص كما يؤدى الى زيادة تكاليف هذه المشروعات ومن ثم زيادة الأسعار وذلك بسبب إضافة قيمة الرشاوى المدوفعة الى تكاليف المشروع وهذا يحمل الدولة نفقات اضافية.

- الفساد الدولى: وهو الفساد الذى يتجاوز حدود الدولة ويحدث ذلك عند تعامل الدولة مع أطراف خارجية، فعلى سبيل المثال تقوم الحكومات فى الدول النامية فى بعض الأحيان بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج، وقد يتم دفع العمولات والرشاوى للتعاقد مع شركات معينة دون أخرى، مما يدفع الشركات الاجنبية الى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات فى الدول النامية وعادة ما يتم ذلك بصفة خاصة فى الصفقات الكبرى المتعلقة بمشروعات البنية الأساسية وصفقات السلاح[١٦].

٢/٩ **أثار الفساد**: للفساد العديد من الأثار السيئة على كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونحاول ذكر بعضها بإختصار وهى:

١/٢/٩ الأثار الاقتصادية للفساد:

من الآثارالاقتصادية السيئة للفساد أنه يضر بالفقراء على نحو مختلف، ويكون أكثر ضرراً بالفئات المهمشة، فعلى سبيل المثال عندما تسرق مخصصات إقامة المرافق العامة مثل بناء المدارس ، فإن الكثير من الخدمات العامة لن تقدم، وإذا كان الأغنياء يستطيعون أن يحصلوا على هذه الخدمات من القطاع الخاص فإن الفقراء لا يستطيعون، فمن ناحية أخرى يقلل الفساد من الدخل القومي من عدة نواحي، فالفساد الجمارك يقلل من حصيلة التعريفة الجمركية، وفي قطاع الضرائب على سبيل المثال

يساعد على التهرب من دفع الضرائب المستحقة ويقلل من الحصيلة الضريبية التي هي عماد الموارد العامة[١٧] .

ومع هذا نجد أن هناك بعض الآراء التي تقول أن للفساد آثاراً إيجابية على الاقتصاد ووجهة نظر هذه الآراء أنها تنظر إلى الرشاوى التي تدفع من جانب المستثمرين لتسهيل الإجراءات وتسريعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق، إنما هذه الرشاوى تساعد على التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية، كما أن من الآثار الإيجابية للفساد (استغلال الوقت)، فيرى البعض أن قيمة الوقت تختلف من فرد لآخر، ومن ثم فإن الأفراد الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم أو الحصول على التراخيص والموافقات في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة أدت إلي الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت[١٨].

٢/٢/٩ الأثار السياسية للفساد:

وللفساد أثار متعددة على الجانب السياسي، حيثُ يؤدي إنتشار مظاهر الفساد إلى تشويه دور الحكومة في تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الحقوق بين الأفراد، مما يؤدي إلى خلق شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء، وربما الخروج على القوانين، كما يؤدى الفساد إلى انكماش المشاركة في الانتخابات، وغياب الشفافية.

٣/٢/٩ الأثار الإجتماعية للفساد:

إن إنتشار الفساد في دولة ما وما يرافقه من إنتهاك للقواينن والأخلاقيات، وإنحلال في القيم، يمكن أن يشكل أرضية خصبة لإنتشار الجريمة في المجتمع، كما يؤدي الفساد إلى عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يساعد في طرد الموظفين أصحاب الكفاءة من الجهاز الإداري، وتجاهل معيار الكفاءة فى التعيين والترقى، بسبب سيطرة الوساطة والرشاوي والمحاباة[١٩].

٤/٢/٩ أثار الفساد على التصنيف الائتمانى وهومايتم معرفته بالتفصيل لاحقاً.

١٠- مؤشرات الفساد.

تعتبر" منظمة الشفافية الدولية"، والتي تأسست عام 1993، هي المنظمة الغير حكومية الرائدة في مجال مكافحة الفساد، وتضم حاليًا فروعًا في أكثر من تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا[٢٠]، وهناك العديد من المؤشرات التى تقيس درجة الفساد فى كل دولة والتى منها:

١/١٠ مؤشر مدركات الفساد[٢١]: Corruption Perceptions Index

ويرمز له اختصاراً (CPI) وصدر لأول مرة فى عام(١٩٩٥) ويصدر سنوياً، ويعد مؤشر مدركات الفساد من أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التى تصدر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو المؤشر الذى يقيم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤلين والسياسين فيها بناء على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التى يتم تقييمها من المقيمين فيها ومن غير المقيمين، والمنهجية التي يتبعها هذا المؤشر هي استخدام عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد في الأساس على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب جمع العينات يحسب بترمجة البيانات على مقياس عام موحد يدرج (١٠-٠) حيث تعادل الدرجة (٠) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك ، فى حين تعادل الدرجة (١٠) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، أخيراً يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل دولة.

٢/١٠ مؤشر التحكم فى الفساد: Control corruption

ويرمز له إختصاراً (CC)، وهو المؤشر الذى يتم إستخدامه فى هذا البحث.

٣/١٠ مؤشر الدليل الدولى لمخاطر **الدولة** **International country Guide Risk** ويرمز له إختصاراً (ICRG).

١١- تعريف التصنيف الائتمانى والجهات المستفيدة منه.

١/١١ هناك الكثير من الأراء حول مفهوم التصنيف الائتمانى ولكن دعنا نذكر أهمها وهى المفاهيم الخاصة بوكالات التصنيف الائتمانى الثلاث:

عرفت مؤسسة Standard & Poor's التصنيف الائتمانى على أنه دراسات تقوم بها الوكالة حول مخاطر الائتمان وتمثل رغبة وقدرة المقترض سواء كان شركة أو حكومة أو دولة حول الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل فى الوقت المحدد، كما يأخذ فى الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترض، التأمين، وغير ذلك من أشكال الائتمان مما يؤثر على الدفع فى حالة التخلف عن السداد[٢٢]، وأعتبرت هذه الوكالة التصنيف الائتمانى على أنه واحد من العديد من الأدوات التى يمكن للمستثمرين استخدامها عند اتخاذ قرارات بشأن شراء السندات أو الاستثمار، واعتبرته ليس مقياساً مطلقاً ولكن هناك أحداث وتطورات مستقبلية لا يمكن التنبؤ بها.[٢٣]

وعرفت مؤسسة فيتش Fitch Ratings التصنيف الائتمانى على أنه دراسات تحليلية يتم إصدارها بناء على معايير ومنهجية تتبعها المؤسسة، وقد يكون نتاج فرد أو مجموعة من الأفراد، والتصنيف الائتمانى يعتمد على جميع المعلومات المعروفة لدى المؤسسة ولدى السوق، ويعبر عن قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية مثل أسعار الفائدة، سداد أصل القرض، متطلبات التأمين، وقد يكون التصنيف سيادياً وذلك فيما يخص الدولة، أو للبنوك أو لشركات التأمين[٢٤].

وعرفت مؤسسة موديزMoody's التصنيف الائتمانى على أنه الآراء الراهنة التى تبديها المؤسسة حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة فى المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون، وتعرف المؤسسة

مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالالتزامات التعاقدية والمالية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية فى حال تعذر عليه الوفاء[٢٥].

٢/١١ الجهات المستفيدة من عملية التصنيف الائتمانى.

يتضح من الشكل التالى أن هناك العديد من الجهات المستفيدة من عملية التصنيف الائتمانى لأنه يعتبر هدفاً فى حد ذاته تسعى الكثير من المؤسسات والشركات المالية المختلفة للحصول عليه، وذلك لضرورة الحفاظ على استقرار الأسواق المالية ولأداء دورها بشكل فعال وتلاشى ما يمكن أن يزعزع هذا الاستقرار.

الشكل رقم (١) الجهات المستفيدة من عملية التصنيف الائتمانى.

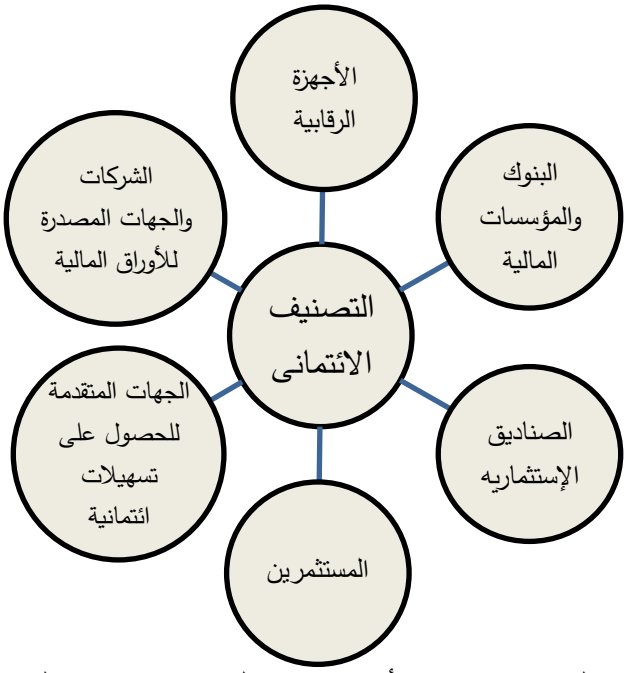

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد أمانى، بورسلى، (٢٠١١)، "التصنيف الائتمانى وعلاقته باتفاقية بازل٢"، الكويت، ص٩.

١٢-مؤسسات التصنيف الائتمانى العالمية.

١/١٢ مؤسسة موديز Moody's .

أسس جون مودى (John Moody's) مؤسسة موديز عام ١٩٠٩، وكان أول من أصدر مؤشرات للجدارة الائتمانية، وكما سبق وذكرنا أنه قام بتصنيف قطاع السكك الحديدية فى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أهم قطاعات البنية التحتية أنذاك[٢٦].

وتعتمد مؤسسة موديز على الكثير من العوامل عند إجراء عملية التصنيف مثل العوامل الاجتماعية والتى تشير إلى المكونات الاجتماعية للبلد وما هى الطريقة المتبعة عند وجود تضارب فى المصالح، ودرجة عدم الرضا الموجودة فى المجتمع وكذلك محاولة معرفة رد الفعل الاجتماعى المحتمل عند تطبيق برنامج تقشف محتمل، وكذلك التطورات السياسية أى محاولة تقييم درجة الفساد الموجود من جانب الإدارة، وعضوية الدولة فى المنظمات الدولية، والتفكير أيضاً فى ردود الفعل المحتملة فى حالة حدوث تغير سياسى وقدرة البلاد على التغلب على وجود أى صدمة، وهى التى يتم إستخدام درجات تصنيفها فى البحث.

٢/١٢ مؤسسة ستاندرد أند بورز Standard & Poor's.

هى مؤسسة تابعة لشركة "MeGraw- Hill Companies" والتى تأسست عام ١٨٨٨، ويقع المقر الرئيسى لمؤسسة ستاندرز اند بورز فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لها مكاتب تمثيل فى حوالى ٢٦ دولة من دول العالم[٢٧].

وتقدم مؤسسة ستاندرد اند بورز معلومات فى ثلاثة مجالات مختلفة وهى[٢٨]:

- الخدمات المالية : وذلك من خلال مؤسسة استاندرد اند بورز.
- مجال التعليم : من خلال مؤسسة ماكجرو- هيل للتعليم.

مجال الإعلام ومعلومات الأسواق والأعمال : من خلال مجموعة أخرى من الشركات.

٣/١٢ مؤسسة فيتش Fitch Ratings.

أسس جون فيتش (John Fitch) عام ١٩١٣ مؤسسة فيتش فى مدينة نيويورك ، والتى كانت تقدم خدماتها عن طريق توفير المعلومات والتحليل المالى المطلوب لرجال الأعمال والمستثمرين، وهى الشركة الرائده فى مجال التتصنيف الائتمانى[٢٩].

ويوجد لمؤسسة فيتش عدة فروع ومكاتب فى أكثر من ٣٠ بلداً حول العالم، كما يوجد لدى مؤسسة فيتش أكثر من ٨٠٠٠ مشترك فى أبحاثها المختلفة، وتقوم بتصنيف أكثر من ٩٨% من الديون العالمية، ولديها ٢٣ محللاً ائتمانياً للديون السيادية فى هونج كونج ونيويورك ولندن وتقدم تقارير ائتمانية معمقة، ولديها اتصالات مستمرة مع المستثمرين[٣٠].

١٣- درجات التصنيف الائتمانى.

تستخدم مؤسسات التصنيف الائتمانى أنواعاً مختلفة من الرموز، هذه الرموز تقريباً تكون متشابهة بين أكبر ثلاث مؤسسات تصنيف عالمية وهى فيتش وموديز وستاندرد اند بورز، وتحتكر مؤسستا موديز وستاندرد أند بورز حصة السوق بنسبة ٨٠%، والمتبقى لمؤسسة فيتش، وتقوم هذه المؤسسات بإصدار هذه الرموز لتوفير درجات الاستثمار للجهات المسئولة، هذه الرموز تشير إلى مستويات مختلفة من التصنيف وبالتالى توضح مستوى الجدارة الائتمانية للدول المختلفة، وتعبر عن رأى مؤسسات التصنيف عن قدرة المدين ورغبته فى سداد التزاماته المالية مثل الفوائد وأصل القرض ومبلغ التأمين وغيرها بالشكل الكامل وفى الوقت المحدد، وفيما يلى هذه الرموز والدرجات الائتمانية المختلفة.

الجدول رقم (١).

درجات التصنيف الائتمانى.

درجة المخاطر الائتمانية	التفسير	القدرة على تلبية الالتزام المالى	مخاطر الائتمان	Fitch Ratings	Standard& Poor's	Moody's	الترتيب
درجة الاستثمار	أعلى جودة ائتمان	قدرة عالية	الحد الأدنى من المخاطر الائتمانية	AAA	AAA	Aaa	١
	جودة ائتمانية عالية جداً	قوية جداً	مخاطر الائتمان منخفضة جدا	AA+	AA+	Aa1	٢
				AA	AA	Aa2	٣
				AA-	AA-	Aa3	٤
	جودة ائتمانية عالية	قوية	فوق المتوسط	A+	A+	A1	٥
				A	A	A2	٦
				A-	A-	A3	٧
	جودة ائتمانية جيدة	متوسطة	مخاطر الائتمان متوسطة	BBB+	BBB+	Baa1	٨
				BBB	BBB	Baa2	٩
				BBB-	BBB-	Baa3	١٠
درجة المضاربة	جودة ائتمانية متوسطة	ضعيفة	مخاطر الائتمان اقل من المتوسط	BB+	BB+	Ba1	١١
				BB	BB	Ba2	١٢
				BB-	BB-	Ba3	١٣

	جودة ائتمانية أقل من المتوسط	ضعيفة جدا	مخاطر ائتمان عالية	B+	B+	B1	١٤
				B	B	B2	١٥
				B-	B-	B3	١٦
	جودة ائتمانية منخفضة	غير محتمل	مخاطر ائتمانية عالية جداً	CCC+	CCC+	Caa1	١٧
				CCC	CCC	Caa2	١٨
				CCC-	CCC-	Caa3	١٩
	جودة ائتمانية منخفضة جداً	عدم الدفع	مخاطر ائتمانية لاتتحمل	CC+	CC+	Ca1	٢٠
				CC	CC	Ca2	٢١
				CC-	CC-	Ca3	٢٢
	أدنى مستوى من الجودة الائتمانية	التخلف عن السداد	مخاطر ائتمانية لاتتحمل	C+	C+	C1	٢٣
				C	C	C2	٢٤
				C-	C-	C3	٢٥

المصدر:

يرجع فى ذلك الى

- Iyengar, S. (2010),” Are Sovereign Credit Ratings Objective and Transparent”, The IUP Journal of Finance Economics, Vol 8, No 3. P. 4.

- Klimaviciene, A. (2011). "Sovereign Credit Rating Announcements and Baltic stock٨ن markets". Organizations and markets in Emerging Economics. Vol.2. No.1. P.4.
- Aguenaou,S & Brache,J. (2013), "Determinants of Greece sovereign credit rating:1980-2009", AlAkhawayn university, Ifrane, P.4.

١٤- تحديد أثر الفساد على التصنيف الائتمانى بالتطبيق على الحالة المصرية.

مع بداية أعوام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧/٢٠٠٦ توجهت الحكومة المصرية إلى زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالفعل تحسن الأداء الاقتصادي خلال تلك السنوات، ويلاحظ أنه بالرغم من الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال ثلاث السنوات (٢٠٠٧/٢٠٠٦/٢٠٠٥) إلا أن الأهم من ذلك هو تحليل طبيعة تلك الاستثمارات وليس قيمتها، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الزيادة الكبيرة المسجلة في الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ترجع بشكل أساسي إلى عامل رئيسي يتمثل في الزيادة الملحوظة في قيمة الاستثمارات البترولية والتي ارتفعت من ٣,٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٣,٩مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وعليه يتضح أن الزيادة المحققة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد توجهت بشكل رئيسي إلى قطاع البترول حيث شكلت الاستثمارات البترولية نحو ٩٦% من إجمالي الاستمارات الأجنبية المباشرة المنفذة خلال الفترة[٣١]، وفي المقابل لم تستفد القطاعات الاقتصادية الأخرى المنتجة بخلاف قطاع البترول من تلك الاستثمارات بل بالعكس شهدت تراجعا في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إليها، ويتضح ذلك من تتبع تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية غير البترولية خلال الفترة والتي يلاحظ انخفاضها من مستوى ٦٩١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى مستوى منخفض للغاية بلغ ١٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤[٣٢].

وأخذ عجز الموازنة في التزايد المستمر خلال تلك المرحلة بسبب غزو العراق، والدخول في عدة مشروعات قومية كبرى ساهمت في امتصاص جانب كبير من السيولة وزيادة المتأخرات على الحكومة، ثم فشل تلك المشروعات الكبرى التي استنزفت موارد الدولة لفترة طويلة وغيرها من الأمور الداخلية والخارجية التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام، الأمر الذي ساعد على زيادة معدلات العجز .

جدول رقم (٢)

عجز الموازنة العامة لمصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	عجز الموازنة
٢٠٠٥	٥١,٦
٢٠٠٦	٤٨,٩
٢٠٠٧	٥٤,٧
٢٠٠٨	٦١,١
٢٠٠٩	٧١,٨
٢٠١٠	٩٨,٠٠

المصدر : البنك المركزي المصري "التقرير السنوي" أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول السابق زيادة العجز في الموازنة العامة من ٥١.٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٠ ويرجع ذلك إلى زيادة الانفاق العام وانخفاض الإيرادات العامة فى تلك المرحلة، وعلى الرغم من مرور ٢١ عامًا على توقيع مصر اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٩١، بهدف تخفيف حدة الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أنه ما زال يعاني من نفس الاختلالات، واشتعلت انتفاضة عارمة في جميع أنحاء البلاد بدءاً من يوم ٢٥ يناير واستمرت الاحتجاجات على عدم الإصلاح السياسي وعدم العدالة الاجتماعية حتى بعد تنحي

الرئيس السابق محمد حسني مبارك والذي استمر في السلطة ثلاثين عاماً، ولاقت الثورة الشعبية ردود فعل قوية على المستويين الداخلي والدولي حيث أن التحول سوف يؤهل البلاد لإجراء تعديلات دستورية، وكان للاضطرابات السياسية وما صاحبها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة لحظر التجول وإغلاق الأعمال.

ففي السنوات القليلة الماضية قبيل اندلاع الثورة عانى الاقتصاد المصري من مظاهر خلل جديدة علاوة على الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد، والتي ساهمت بشكل كبير في قيام الثورة على الفساد والتردي الاقتصادي الذي آلت إليه البلاد، ومن أهم هذه المظاهر:

١- كل مظاهر الفساد الحكومي والإداري التي ترتب عليها اتساع الفجوة بين كل فئات المجتمع والتي نتج عنها تكون فئة معينة قليلة تستحوذ على أكثر من ٨٠% من المقدرات في الدولة، بينما تستحوذ الفئة الأكثر والتي تمثل نحو ٨٠% من المجتمع على نحو ٢٠% فقط من دخل الدولة.
٢- تنامي معدلات الفقر في المجتمع بشكل غير مسبوق حيث قدرت الجهات المسئولة عن دراسة الفقر وصول معدل الفقر في مصر بنحو ٤٠% من أفراد المجتمع.
٣- الارتفاع المستمر في أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المواطن البسيط.
٤- غياب المنتج المحلي بشكل كبير والاعتماد على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج.
٥- زيادة حجم الواردات السلعية بشكل كبير عن حجم الصادرات السلعية مما ترتب عليه فجوة في ميزان التجارة المصري، وهو ما يكبد الدولة أموالاً طائلة واستنزافاً للعملات الأجنبية.

فأصدر البنك الدولى من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية مؤشر التحكم فى الفساد خلال تلك الفترة والذى يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

مؤشر التحكم فى الفساد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١

السنة	مؤشر التحكم فى الفساد
٢٠٠٥	١,٢٨
٢٠٠٦	١,٢٦
٢٠٠٧	١,٢٧
٢٠٠٨	١,٢٩
٢٠٠٩	١,١٢
٢٠١٠	١,١٣
٢٠١١	١,١١

المصدر: www.govindicators.org

ثم قامت مؤسسة موديز للتصنيف الائتمانى خلال تلك الفترة بإصدار التصنيف الائتمانى للعملة الأجنبية لمصر والذى يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم(٤)

التصنيف الائتمانى لمصر طبقا لمؤسسه موديز خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)

السنة	موديز
	العملة الأجنبية
٢٠٠٥	Ba1
٢٠٠٦	Baa2

٢٠٠٧	--
٢٠٠٨	Ba1
٢٠٠٩	Ba1

السنة	الشهر	موديز العملة الأجنبية
٢٠١١	يناير	Ba2
	مارس	Ba3
	نوفمبر	Ba1
	ديسمبر	B2

المصدر: مؤسسة موديز.

ففي عام ٢٠٠٥ قامت مؤسسة موديز بتصنيف مصر الائتماني للعملة الأجنبية إلى Ba1 والذي يعني جودة ائتمانية جيدة ، وقدرة ضعيفة على تلبية الالتزام المالي، ومخاطر ائتمانية أقل من المتوسط ثم في عام ٢٠٠٦ رفعت مؤسسة موديز التصنيف الإئتماني لمصر بالعملية الأجنبية إلى Baa2 والتي تعني جودة ائتمانية جيدة وقدره متوسطة على تلبيه الالتزام المالي، ومخاطر ائتمان متوسطة، كما قامت وكالة موديز خلال العامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر للعملة الأجنبية عند (Ba1) والتي تعني جوده ائتمانية متوسطة وقدرة ضعيفة على تلبية الالتزامات المالية ومخاطر ائتمانية متوسطة وقدره ضعيفة على تلبية الالتزامات المالية ومخاطر ائتمانية أقل من المتوسط، ويرجع ذلك إلى تحليل المؤشرات

الاقتصادية السابقة ذكرها، وقامت مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف مصر٤ مرات في عام٢٠١١ ولاشك أن تخفيض التصنيف الائتماني لمصر له آثار خطيرة أهمها صعوبة الحصول علي قروض خارجية علاوة علي إرتفاع سعر الفائدة علي القروض بنوعيها أي أذون الخزانة والقروض الخارجية ونتيجة لذلك قامت مؤسسة موديز للتصنيفات الائتمانية عن خفض تقييمها لسلامة الديون المصرية من درجة Ba1 الى Ba2 على خلفية التطورات فى البلاد ، كما خفضت موقفها بالنسبة الى مستقبل الاقتصاد المصرى من مستقر الى سلبى.

١٥-نتائج البحث:

من خلال العرض والتحليل السابق لمفهوم الفساد وأنواعه ومؤشراته وكذلك التصنيف الائتمانى وأهم مؤسساته ودرجاته ودراسة حالة الاقتصاد المصرى خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠١١يتضح أن مضاهر الفساد فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة تتميز بالتغيير حيث أنها تنخفض مرة وأخرى ترتفع ولكن الوضع السائد هو زيادة درجة الفساد وهو الأمر الذى دعى منظمة الشفافية الدولية لإصدار مؤشر مدركات الفساد لمصر ليكون فى عام ٢٠٠٥ (١,٢٨) درجة ثم يصل معدل الفساد فى عام ٢٠١١ الى (١,١١) وهو الأمر الذى يدل على زيادة معدل الفساد خلال تلك الفترة، ودعى مؤسسة التصنيف الائتمانى موديز الى خفض درجة التصنيف الائتمانى لمصر خلال تلك الفترة للأثر السئ للفساد على كافة النواحى الاقتصادية لمصر من إنعدام المشاركة الانتخابية وكذلك غياب الشفافية والمسائلة وعدم توافر المعلومات الصحيحة، وهو ما يوضح وجود علاقة عكسية بين الفساد والتصنيف الائتمانى خلال تلك الفترة، أى أنه كلما زاد معدل الفساد إنخفضت درجة التصنيف الائتمانى.

قائمة المراجع

١- مؤسسة الشفافية الدولية تأسست عام ١٩٩٥ فى برلين وهى منظمة غير حكومية ، هدفها هو محاربة الفساد بشكل متواصل وزيادة الوعى العام بمخاطره وإنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية على البلدان المختلفة .

٢- يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقاً لإدراك المسؤلين فى الدولة والسياسين لوجود الفساد من عدمه، وهو مؤشر مركب يعتمد لى مجموعة من البيانات يتم جمعها من إستقصاءات متخصصه ، تقوم بها تسع مؤسسات دولية كبرى على رأسها الأمم المتحدة ويعطى هذا المؤشر نقاط تتراوح بين (١٠) وتعنى نظيف جدا ، و(صفر) وتعنى فاسد جداً .

٣. الفاتح محمد عثمان ، (٢٠١٤) ، " الفساد الإقتصادى وأثرة على الأداء الإقتصادى فى السودان " ، مجلة أماراباك ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد الخامس ، العدد الثالث عشر.

4 - Kamal. M, (2017), “ECONOMIC REFORM AND CORRUPTION”, Economics and Finance Department, Tennessee State University.

5 - ozsahin. S, (2017), “The Consequences of Corruption on Inflation in Developing Countries”, Economies, Department of Economics, Necmettin Erbakan University, Turkey.

6 - Kaur,K & Kaur,R. (2011). “ Credit Rating in India: A Study of Rating Methodology of Rating Agencies “. _Global Journal of Management and Business Research_. vol. 11, Issue 12, Version 1.0 .

7 - Arefjevs & Brasliš, A. (2013) . “ DETERMINANTS OF SOVEREIGN CREDIT RATINGS – EXAMPLE OF LATVIA”. New Challenges of Economic and Business Development , University of Latvia . May 9 - 11

٨- أحمد، مدانى، (٢٠١٣) ، "دور وكالات التصنيف الإئتمانى فى صناعة الأزمات فى الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها " ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، جوان ، العدد العاشر ، ص ٥٣-٦١ .

٩- خلود الفليت، صديق نصار، (٢٠٠٨)، "منهج القران الكريم في علاج الفسادالإداري بحث مقدم إلى المؤتمرالعلمي الدولي الأول القرآن الكريم ودوره في معالجة قضاياالأمة"، مركزالقرآن الكريم والدعوة الإسلامي، كليةأصول الدين، الجامعةالإسلامية، غزة.

١٠- روبرت، كليتجارد، (٢٠٠٠)، " السيطرة على الفساد"، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص٤٦.

11 - Tanzi,V., (1998), "Corruption Around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures", Staff papers-International Monetary Fund, vol. 45, No.4

١٢- حسين محمود، (٢٠١١)، " دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير- نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة"، مركز العقد الاجتماعى، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ص١٠.
١٣- نعمه مناف، (٢٠١٣)، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري على التنمية الاقتصادية وأساليب معالجته من منظور إسلامي"، المؤتمر العلمي السابع، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص٧.
١٤- حسين محمود، (٢٠١٠)، " الإطار القانونى والمؤسسى لمكافحة الفساد الإدارى فى مصر"، مركز العقد الاجتماعى، القاهرة، ص ١٤.
١٥- خالد محمد، (٢٠١١)، " نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المؤتمر السنوى لمكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة التنمية الادارية ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادى و التنمية والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، قطر،ص ١٠٥-١٠٦، ولمزيد من المعلومات www.arado.org.eg.
١٦- احمد محمد، على ناصر، (٢٠١٣)، "قياس علاقة الاثر بين تعدد دوافع ممارسة الفساد الادارى وتنوع أشكال ممارسته فى الوحدات الادارية الحكومية"، مجلة الاقتصادى، العدد السادس والسابع، عدن، ص٣١٢.
١٧- حسين محمود، (٢٠١١)، " دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير- نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
١٨- هشام مصطفى، (٢٠١٤)، " الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، مجلة كلية الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد الثلاثون، المجلد الثانى، طنطا، ص ٥٥٤-٥٥٥.
١٩- خالد عيادة، (٢٠١٥)، " انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الأردن "، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١١٢-١١٣.

20 -www.transparency.org.

21 - http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi.

٢٢- ويعتبر التصنيف الائتماني درجة تظهر حكم مؤسسات التصنيف العالمية على مدى القدرة على سداد الديون، فمعنى أن يكون التصنيف ضعيفا أن هناك احتمالا بألا يستطيع المدين الوفاء بالتزاماته، أما التصنيف المرتفع فيعني استبعاد الاحتمال.

23- Mock,T. (2012) ,"Standard & Poor's Corporate Ratings Definition, Process, Methodology and Performance".Standard&Poor's.PP.7.for more information, refer to, www.understandingratings.com.

24- http://www.fitchratings.com

25 -www.Moodys.com

26- Moody’s Investors Service, “Moody’s Rating Symbols & Definitions”, PP. 6-7.
27- http://www.StandardandPoor’s.com
28- http://www.megraw-hill.com/aboutus/overview
29- http://www.fitchratings.com

٣٠- رامى، زعترى، (٢٠١١)، "التصنيف الائتمانى آفاق تطبيقه فى الاقتصاد السورى"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ص٢٥.
٣١- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.
٣٢- أماني، بخيت، (٢٠١١)، " أثرمخاطر الدولة المالية على الأسواق المالية الناشئة مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٩٧.